

Distr.: General  
13 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثانية

#### محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دانابالا (نائب الرئيس) . . . . . (سري لانكا)

#### المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً على نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-51195X (A)



يتسم بما يكفي من المرونة للتكيف مع الأوضاع المحددة للبلدان المستفيدة.

٣ - إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مهم للبلدان النامية، ولكن يجب أن يعمل باعتباره مكملاً لا بديلاً للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. وقد قامت الصين، بروح من التضامن والفائدة المتبادلة، بتقديم المساعدة إلى ١٢٠ بلداً نامياً في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستشرع قريباً في تنفيذ تدابير جديدة لدعم التنمية في أفريقيا. وقد جعلت الصين من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً عضويًا من استراتيجيتها الإنمائية، وتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية واحترام البيئة.

٤ - السيد غارسيا لاندا (المكسيك): قال إن على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الاحتفاظ بوجودها المادي والبرنامجي في جميع البلدان النامية، ومنها البلدان المتوسطة الدخل. ويرحب وفده بمواءمة الخطط الاستراتيجية والميزانيات المتكاملة للوكالات والصناديق والبرامج مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة، ويقدر اهتمامها باحتياجات البلدان النامية، وبالذات بلدان أمريكا اللاتينية. إن الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن تنفذ بطريقة تطرد فعاليتها وتنسيقها بروح "توحيد الأداء". وأشار أيضاً إلى عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ونظام المنسقين المقيمين، واللجان الإقليمية، وفي الوقت ذاته إلى الحاجة إلى زيادة التعاون البرنامجي وعلاقات التآزر التنظيمي، سواء في المقر أو في الميدان.

٥ - وشدد وفده على الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيراً واضحاً عن التزامات بلدان الجنوب قبل غيرها من البلدان النامية، مستهدفة بمبادئ التضامن، وعدم فرض الشروط، والمنفعة المتبادلة. إن التعاون

في غياب السيد ديالو (السنغال)، ترأس الجلسة السيد دانابالا (سري لانكا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)  
(A/68/97-E/2013/87)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب (تابع) (A/68/212)

١ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍّ عالمي، ولا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى منظومة الأمم المتحدة الإبقاء عليه كأولوية محورية، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التنمية. ولا بد من التنفيذ التام لأحكام القرار ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة، مع الاحتفاظ للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بطابعها في شمول الجميع، وتوافر روح التطوع والعطاء، وتعدد الأطراف، مع احترام السيطرة الوطنية على التنمية، والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ولما كان للموارد الكافية وهيكل رشيد للموارد أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يتعين على البلدان المانحة زيادة مواردها الأساسية، وتحسين نوعية الموارد غير الأساسية. ويجب إصلاح إدارة وأداء وتنسيق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل ضمان تنفيذ البرامج بشكل أكثر فعالية وأفضل توجيهاً. ويجب أن يركز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على مبدأ السيطرة الوطنية، وأن

هل ستكون الأموال المرصودة معيناً للنظام لكي يعمل بفعالية أم لا.

٩ - السيدة سلون (الولايات المتحدة الأمريكية): وافقت على أن عام ٢٠١٢ شهد تقدماً وإصلاحاً على نطاق واسع في الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد حقق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة، الذي يسهل سويسرا بحيرة مقتدرة، نجاحاً مدوياً، ووفر مبادئ توجيهية واضحة للارتقاء بالفعالية، والشفافية، والفعالية من حيث التكاليف، والإنتاجية. وكان لهذا الاستعراض أيضاً أثر حفزي على الإصلاح على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك إيجاد نهج موحد لاسترداد التكاليف، ووضع خطط استراتيجية وميزانيات متكاملة. ومن شأن إجراءات التشغيل الموحدة الموضوعية على هذا النحو أن تساعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على العمل بشكل أسلس وأكثر، مع الاقتصاد في الموارد.

١٠ - إن الولايات المتحدة مغتربة بالتقدم المتحقق حتى الآن، وإن كانت تشدد على وجوب الاستمرار في إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يفضي إلى تحسينات حقيقية في حياة النساء والفتيات في العالم أجمع. ويتعين، علاوة على ذلك، وضع قياسات على نطاق المنظومة لتحقيق القابلية للمقارنة.

١١ - السيد فرسيغي (أستراليا): تكلم أيضاً باسم كندا، فرحب بخطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة، ووضع مؤشرات موحدة لهذا الاستعراض. وأثنى على الخطوات الإيجابية للمضي قدماً في الخطط الاستراتيجية الجديدة للوكالات والصناديق والبرامج، ومنها زيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج، والنهج المشترك لتبسيط سلاسل النتائج، وعملية الميزانيات المتكاملة. إن قدرة

فيما بين بلدان الجنوب أداة نافعة لتعزيز التنمية من خلال تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات بين الدول التي تواجه تحديات واحدة، ولكنه يجب أن يكون مكملاً لا بديلاً للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. والتعاون الثلاثي مثال رائع لكيفية تعاضد هذين الشكلين من التعاون. ومن هنا فإنه يتعين إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بوصفهما نوعين تكميليين أساسيين من جهود التنمية.

٦ - السيد سيلبريرغ (ألمانيا): ألقى الضوء على المجالات التي حدث فيها تقدم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فقال إن هناك اتفاقات توصلت إليها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إجراءات التشغيل الموحدة لـ "توحيد الأداء" وتقاسم التكاليف فيما يتعلق بوظيفة المنسق المقيم. واعتمدت المجالس التنفيذية لعدد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها خططا استراتيجية جديدة تدعمها أطر نتائج راسخة.

٧ - غير أن هناك ثلاث مسائل لا بد من معالجتها فيما يتعلق بتنسيق التنمية. فأولاً ينبغي الاستعاضة عما يخص كل وكالة من البرمجة وتخطيط العمل ومتطلبات إعداد التقارير بأدوات موحدة تتضمن مرفقات خاصة بكل وكالة وتقرير واحد للأمم المتحدة عن النتائج القطرية (ركيزة "البرنامج الواحد" لـ "توحيد الأداء"). وثانياً لا بد من الأخذ بجوافز وتعليمات خاصة بكل وكالة لمساهمة الممثلين في الأفرقة القطرية، ومن اتخاذ خطوات عاجلة تكفل الالتزام بنظام الإدارة والمساءلة (ركيزة "القائد الواحد"). وثالثاً يجب تنسيق إجراءات الوكالات في مجالات اللوجستيات والمشتريات والتمويل المشترك ومراجعة الحسابات (ركيزة "توحيد الأداء").

٨ - وختاماً يتطلع وفده إلى تنفيذ اتفاق تقاسم التكاليف المتعلقة بعمل المنسقين المقيمين، وإجراء تحليل لبيان

الوطنية يقلل من تأثير البرامج، وينال من السيطرة الوطنية. ولا بد من أن تتوافر للمنسقين المقيمين موارد كافية لأداء مهمتهم في أفضل ظروف ممكنة.

١٥ - ومن دواعي القلق تناقص الموارد بالقيمة الحقيقية، وانعدام التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. إن المغرب، باعتباره بلدا متوسط الدخل، ملتزم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويبحث منظومة الأمم المتحدة على إدراج هذا التعاون في جميع أنشطتها التنفيذية. ويعرب المغرب بالمثل عن تضامنه مع بلدان الجنوب، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكل البلدان الأخرى التي تمر بأوضاع هشة.

١٦ - السيد بيولناكارينتر (تايلند): رحب بتشكيل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة في حزيران/يونيه، حيث إنها ستوفر استراتيجيات عملية لتيسير تعبئة الموارد والاستخدام الفعال للتمويل. وتشعر تايلند بقلق بالغ لتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو إلى زيادة فعالية المعونة، وتؤيد قيام شراكة عالمية محسنة كوسيلة للتعجيل بتعبئة جميع أنواع الموارد المالية، من أجل مساعدة البلدان النامية على بلوغ أهداف تنميتها المستدامة. ويجب أن تستجيب الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لاحتياجات وسياسات وأولويات البلدان المضيفة في مجال التنمية، حيث إنه لا يوجد في التنمية "حل واحد يناسب الجميع".

١٧ - وحث مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تقدم الصفوف في تنسيق برامج التعاون، وتحقيق تضافر الجهود المشتركة بين الوكالات، واستخدام الموارد بطريقة أجمع. إن تايلند، من ناحيتها، ملتزمة بتكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون التقني. وقد أطلقت تايلند مبادرة تايلند - أفريقيا في سياق تبادل المعارف والخبرات والمهارات الفنية مع شركاء التنمية.

وكالات الأمم المتحدة على البرهنة الواضحة على فعالية برامجها من حيث التكاليف وكفاءتها ستعزز دعم الجهات المانحة.

١٢ - إن "توحيد الأداء" وغيره من أدوات الإصلاح لن تحقق توقعات الجهات المانحة دون حوافز تحقق الاتساق وتتجاوز حتى التدابير المثلثة في التمويل والدعم الجماعيين للبرامج المشتركة. ولذلك فإن وفده يرحب بإدراج عدة عناصر أساسية في خطة العمل، ومنها تحديث أدوار ومسؤوليات المنسقين المقيمين، وتنفيذ القرار المتعلق بتقاسم التكاليف بين الوكالات لنظام المنسقين المقيمين، وبدء تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة لـ "توحيد الأداء". وعلى جميع وكالات الأمم المتحدة دون استثناء الاجتهاد في توفير توجيه أقوى لنهج منظم للخدمات المشتركة على مستوى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ووضع إطار تنظيمي أكثر اتساقاً.

١٣ - وعلى الرغم من أن من الواضح حدوث بعض التقدم في الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للعمل بشكل أفضل على معالجة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن القلق ما زال يساور كندا وأستراليا لعدم وجود بيانات كافية مصنفة حسب الإعاقة على مستوى التحليل القطري في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وللتجاوب الأقل من المكتمل مع الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤ - السيد أشرغي (المغرب): كرر الدعوة إلى مواءمة السياسات والتدابير الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة. وعلى الرغم من التقدم المتحقق، فإن عدم معالجة بعض المسائل المتعلقة ببناء القدرات

٢٠١٤-٢٠١٧، فكانت تلك هي المرة الأولى التي تتواءم فيها دورات التخطيط في الوكالات مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والمرة الأولى التي ترتبط فيها ميزانيات الوكالات بشكل واضح بنتائج خططها الاستراتيجية.

٢٢ - السيد **يوه تشانغ هون** (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من التقدم الذي أعلنه الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة وأهميته للأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه لا يزال مطلوباً تحسين الاتساق والفعالية والكفاءة. وركز على ثلاث نقاط: جوانب الأداء والموضوع والتمويل في ولاية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. فمن حيث الأداء، من الضروري خلق ثقافة التركيز على تحقيق نتائج، وتبسيط وتنسيق ممارسات تسيير الأعمال، وتحسين نظام المنسقين المقيمين، وتوسيع نهج "توحيد الأداء". ومن حيث الموضوع، يهتم وفده كثيراً بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويضاف إلى ذلك أنه جرى تحويل عدد غير كاف من مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى أشكال مستقرة للتعاون وإدراجها في البرمجة اليومية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ومن حيث التمويل، من المهم للغاية توسيع قواعد الموارد وتوسيع قواعد الجهات المانحة. ويجدد وفده التزامه بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاشتراك في شراكة بوسان الشاملة المتعددة الأطراف المؤثرة من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

٢٣ - السيدة **ميات (ميانمار)**: قالت إن التمويل المستدام والقابل للتنبؤ ضروري للتخطيط الفعال وتنفيذ الأنشطة التنفيذية. ويحث وفدها الجهات المانحة وسائر البلدان على الاستمرار في تبرعاتها للميزانية العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وزيادتها زيادة كبيرة. إن موامة الخطط الاستراتيجية للصاديق والبرامج مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل

١٨ - السيدة **مكدونالد (موزامبيق)**: قالت إن وفدها يلاحظ بمشاعر متباينة أن مستويات الموارد المالية الأساسية لم تتغير في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وإن كان جزء كبير من هذه الموارد قد وجه إلى برامج التنمية الطويلة الأجل. إن فعالية الأمم المتحدة على المستوى القطري تعتمد بشكل كبير على نوعية الأموال الأساسية المتاحة لعملها وإمكانية التنبؤ بها. ولذلك يشدد وفدها على ضرورة الالتزام بشكل أكبر بزيادة المساهمات في وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. إن موزامبيق، وهي من البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء"، ترحب بما حققه نهج التمويل الجماعي من نتائج إيجابية واتساق في مجالات مثل الحوكمة، والحماية الاجتماعية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي والتغذية، والحد من أخطار الكوارث.

١٩ - ويؤيد وفدها التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/68/212، رابعاً). إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكتملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، يقوم بدور مطرد الأهمية في النمو الاقتصادي وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي بوجه خاص، يعملان في موزامبيق على زيادة الإنتاجية في الزراعة، وتعزيز القدرات الوطنية على الحد من أخطار الكوارث.

٢٠ - وقد ورد في الحوار السادس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية أنه لا يمكن المغالاة في تأكيد الحاجة إلى موامة الموارد والشراكات المالية مع الطموحات في مجال التنمية.

٢١ - السيدة **ريتشي (المملكة المتحدة)**: قالت إن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسة قد أناط بالجهاز الإنمائي ولاية تتمثل في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وفي أيلول/سبتمبر، وافقت المجالس التنفيذية للصاديق والبرامج على خطط استراتيجية جديدة للفترة

٢٦ - ويرحب وفده بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويرى في الوقت نفسه أن التركيز الأساسي يجب أن يكون على أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقودها منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، التي لم يتضمن التقرير الكثير منها. ويتعين إيجاد مبادرات وآليات محددة من أجل التعاون المستدام فيما بين بلدان الجنوب؛ ومن الأمثلة الإيجابية لذلك قيام مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بإضفاء الطابع المؤسسي على النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب.

٢٧ - السيد هيرليهي (أيرلندا): قال إن أيرلندا تقدر الأمم المتحدة بوصفها شريكاً لها في برنامجها للتنمية فيما وراء البحار. وكان التقدم صوب تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٣ مثار إعجاب؛ وتتضمن الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج الكثير مما هو مطلوب لتوفير مزيد من التماسك وإيجاد نهج أكثر فعالية وكفاءة. والمجال الوحيد المثير للانشغال هو إيجاد جيل ثان من "توحيد الأداء"، الذي دعا إليه الأمين العام في خطته الخمسية للعمل، وتنفيذه تنفيذاً تاماً. وستعمل أيرلندا بشكل وثيق مع الكيانات التي تعطي الأولوية لمزيد من التماسك. ويجب أيضاً الاستعانة بالحوافز والتوعية للتشجيع على المشاركة التامة في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٢٨ - ومن العناصر القوية في القرار ٢٢٦/٦٧ إدخال تحسينات واسعة على الرصد والإبلاغ والتقييم. ويتطلع وفده إلى تقارير مرحلية عن الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة تتضمن مؤشرات واضحة وثابتة ترد في إطار يسهل فهمه ويوضح الحاجة إلى التنفيذ الفعال.

٢٩ - السيدة دل أغيليا كاستيو (غواتيمالا): قالت إن الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن تركز

أربع سنوات للسياسة ومع نهج "توحيد الأداء" ستعزز اتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٢٤ - وترحب ميانمار بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتأمل أن يستفيد هذا المكتب على المستوى الوطني من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما في تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. إن التغييرات والإصلاحات الاقتصادية الواسعة النطاق التي حدثت مؤخراً في ميانمار اجتذبت دعماً دولياً واسعاً، وزادت أيضاً من اهتمام منظومة الأمم المتحدة ومجتمع الجهات المانحة. ويرحب بلدها بتوقيع اتفاق في نيسان/أبريل بشأن استئناف البرنامج القطري العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة منذ عقدين. وتود ميانمار أيضاً الإعراب عن تقديرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما يقدمه من مساعدة مالية وتقنية، وكذلك لتعبئة التمويل المطلوب للتعهد الذي ستجريه في عام ٢٠١٤. وختاماً قالت إنها تأمل أن تنفذ إعادة التنظيم المقترحة لمنظومة الأمم المتحدة في ميانمار بالتشاور التام مع الحكومة.

٢٥ - السيد فيرامي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مبدأ السيطرة الوطنية، على المستويين الكلي والجزئي معاً للبرمجة في الأمم المتحدة، يجب الاستمرار في الالتزام به التزاماً صارماً في جميع مراحل التنمية. وهذا يتطلب مواءمة الأنشطة التنفيذية مع ولايات الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وبناء القدرات الوطنية، وتمكين البلدان من الاستفادة بخبرتها الذاتية في التصدي للتحديات التي تواجهها التنمية، وتزويد الدول الأعضاء بإطار متماسك وموحد للرصد ينفذ وفقاً لمبدأ السيطرة الوطنية. ولا بد من معالجة اختلال التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية للأنشطة التنفيذية، وتكثيف الموارد مع احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج.

التآخي بين الإخوة والأخوات للقضاء على الإمبريالية، والعيش في وفاق مع أمننا الأرض. إن مبادرات التكامل التي قدمها عدد من المجموعات الإقليمية، مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومصرف الجنوب، مبادرات واعدة. ويدعو وفدها إلى تدعيم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - ويجب أن تراعي الأنشطة التنفيذية الأولويات الإنمائية لكل بلد، وأن تركز على ولايات كل كيان إنمائي. وبناء على ذلك يجب أن تحتفظ الخطط الاستراتيجية للوكالات والصناديق والبرامج بحيويتها ومرونتها حتى تتكيف مع شتى الأولويات والظروف المحلية. وسيكون من المهم بالمثل معالجة اختلال التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي، وتعريف مفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٢٥.

على الهدف العالمي للقضاء على الفقر. ويساور وفدها القلق إزاء عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وقد شددت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن هناك حاجة إلى كتلة حرجة من الموارد الأساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية في المنطقة، وإلى الالتزام بالجدول الزمني المحدد في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٣٠ - ويشدد وفدها على أن الخطط الاستراتيجية المعتمدة مؤخرا بحاجة إلى الحيوية والمرونة، وذلك أساسا بأن تتوافق مع الظروف المحلية، وتكفل الوجود المادي لشتى صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل.

٣١ - السيدة باتشيكو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن البشرية تتعرض لأزمة عالمية هي أزمة مالية وبيئية ومؤسسية وثقافية وروحية في وقت واحد، عجل بها نظام اقتصادي دولي غير حكيم فرضته أقوى البلدان. وعلى الرغم من أن بلدان الجنوب غير مسؤولة عن هذه الأزمة، فإنها تعاني أخطر عواقبها. ولا تفي البلدان المتقدمة بتعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية (ومن ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً).

٣٢ - إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتصدى للتدخل والليبرالية الجديدة والاستعمار، ويعزز الاحترام المتبادل والمساعدة المجردة والتكامل والتضامن. ويتعين، لتعزيز التكامل فيما بين بلدان الجنوب، إيجاد تحالفات وشراكات لوضع معاهدات تخدم الحياة، بدلا من معاهدات التجارة الحرة التي لا تأتي لشعوب العالم أجمع إلا بالموت. ويجب أن يكون التكامل أوسع ما يمكن في مجالات تمتد من التكنولوجيا والطاقة إلى الصحة والتعليم. ويتعين بالمثل على سكان بلدان الجنوب وسكان بلدان الشمال التوحد بروح